

« رسالة »
فتح الرحمن

في الرد على منكر الطلاق الثلاث
وطلاق السكران

حررها محمد سعيد بن الحاج ملا احمد الدهليزي
المدرس بمسجد الحاج عبدالرحمن بك
بالسليمانية

جمادى الآخرة سنة ١٣٦٨ هـ نيسان ١٩٤٩ م

طبع على نفقة المؤلف

من مرفوعات عبد الحميد الكردي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الغفار والصلوة والسلام على المصطفى المختار
 وآله واصحابه الاخيار الابرار . وبعد فقد بلغنا ان قام بعض
 الافاضل معترضا على القول بعدم وقوع طلاق السكران
 والقول بعدم وقوع الطلاق الثلاث دفعة واحدة واجاب
 اعتراضه بعض الناس بجواب واه وكان من عادات السكوت
 عن التشكي من شدائد عواصف الدهر والرضاء بمقتضى القضاء
 والقدر ولكن عند الاطلاع على كيفية هذه المسئلة ضاق البال
 بحيث لم يبق للصبر مجال لان ذب المداخلة عن الدين واجب
 على عموم المسلمين خصوصا منهم علي العلماء والمدرسين الذين
 هم تحت لواء قول سيد المرسلين .

(لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق حتى يأتى امر الله)
 فلذا شمرت عن ساق الجد ، وبادرت برّد ما اجاب به ذلك
 المجيب قائلا ان جوابه اصدق شاهد عليه بانه ليس متضلعا
 في الفقه ولا له اطلاع على المتمد في المذاهب الاربعة فضلا عن
 ان يفرق بين المذاهب المدونة الصحيحة المعمول بها والمذاهب
 الغير المدونة الغير المعمول بها والالما اجاب بهذا الجواب الممقوت
 الذي هو اوهن من نسج العنكبوت بل كان اللايق بحاله ان

مختار السكوت اذا لمعتمد المفتي به في الكتب الشافعية كتخفة
 ابن حجر ونهاية الرملی وناهيك بكونهما من أجل الكتب -
 المعتبرة في الفقه الشافعي وفي الكتب المعتبرة الحنفية كالدر المختار
 وابن العابدین هو وقوع طلاق السكران المتعدي بسكره و
 وقوع الطلاق الثلاث دفعة ولا عبرة بمخالفة من لا يعتد بمخالفتهم
 فننقل من عبارة الكتب المذكورة ما يبين للناس ان ذلك
 المحيب ليس على هدى في كل من تينك المسئلتين بل هو تذيل
 باذيال اقوال من لا يصفى لاقوالهم في الفقه . اما . ما يتعلق بطلاق
 السكران فعبارة (تخفة ابن حجر ونهاية الرملی) في بحث طلاق
 السكران في الفقه الشافعي ويشترط لنفوذ الطلاق التكليف الا
 السكران للمتعدى بسكره وهو من زال عقله بمسكر تعديا فانه
 يقع طلاقه مع عدم تكليفه على الاصح ونفوذ تصرفاته وعليه
 الدال عليه اجماع الصحابة علي مؤاخذته بالقذف من باب خطاب
 الوضع وهو ربط الاحكام بالاسباب تغليظا عليه لتعديده
 انتهت .

وعبارة الدر المختار في الفقه الحنفي في بحث طلاق السكران ايضا
 ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو تسقيرا ليدخل السكران
 ولو عبدا او مكرها ، او هاذلا ، او سفيا ، او سكران ولو بنيذ او

حشيش أو أفون ، أو بنج زجرا وبه يفتي الخ . وقال السيد ابن
العابدين على قول الدر المذكور بين في التحرير حكمه انه ان كان
سكره بطريق محرم لا يبطل تكليفه فتأزمه الاحكام وتصح
عباراته من الطلاق والعق والبيع والافرار وتزويج الصغار
من كفوء والاقراض والاستقراض لان العقل قائم وانما عرض
قوات فهم الخطاب بمصيته فبقي في حق الاثم ووجوب القضاء
الخ هذا في مذهبي الشافعي والحنفي وفي مذهب مالك قال ابو
البركات محصل القول في السكر ان لزوم الجنائيات والعق والطلاق
له على المشهور المعتمد في مذهب مالك وفي مذهب احمد قال في
الروض والعمدة ويقسم طلاق السكران بجامع ان كان مختارا
حالما به ولو خاط في كلامه وسقط تميزه بين الاعيان ولم يفرق
بين يمينه ويساره وهو القول المفتي به عند علمائنا الحنبايين الخ
واما ما يتعلق بالطلاق الثلاث فعبارة تحفه ابن حجر في الفقه
الشافعي في شرح قول منهاج النووي (ولا يحرم جمع الطلقات
الثلاث) الخ اما وقوعهن بمعلقة كانت او منجزة فلا خلاف فيه
يعتد به وقد شنع ائمة المذهب علي من خالف فيه وقالوا اختاره
المتأخرين من لا يعبأ به واقتدى به من اضله الله وخذله وعبارة
نهاية الرمل في شرح قول منهاج المذكور اما وقوعهن بمعلقة

كانت او منجزة فهو ما اقتصر عليه الائمة فلا اعتبار بما قاله طائفة
 من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط وان اخذتاره من
 المتأخرين من لا يعباء به واقتدى به من اضله الله الخ وعبارة الدر
 المختار في الفقه الحنفى والطلاق يقع بعدد قرن به الخ . وقال ابن
 العابدین ای متی قرن الطلاق بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل
 ما اجمعوا عليه من انه لو قال لها انت طالق ثلاثا طلقت ثلاثا الخ
 هذا في مذهبي الشافعي والحنفي ايضا وفي مذهب مالك ان
 الطلاق المقترن بالعدد يقع بالعدد حيث قال في الموطاء ان رجلا
 قال لعبد الله ابن عباس اني طلقت امرأتی مائة تطليقة فماذا
 ترى فقال له ابن عباس طلقت منك بثلاث وسبع وتسعون
 اتخذت بها ايات الله هزوا ومذهب احمد موافق للمذاهب الائمة
 الذكر (لا يقال) ان ما تمسكتكم به من اقوال اصحاب الكتب
 المذكورة ليس فيه تعرض لبيان مستند الحكم مع ان ما ينفع -
 لافحام الخصم هو بيان المستند وترجيده عند التعارض لانا
 نقول ان اصحاب الكتب المذكورة لكونهم محرري المذهب
 ائمة لنا فكلامهم ككلام المجتهد فكما يجوز التمسك بكلام المجتهد
 كذلك يجوز التمسك بكلام محرري مذهبه وليس لنا معشر غير
 المجتهد من العامى وغيره سوى التقليد للمجتهد ای اخذ قوله من

غير مرفقة دليله لقوله تعالى (فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون)
 اذا لبست عن الدليل وترجيحه عند التعارض واخذ الحكم منه من
 وظائف المجتهدين فقط كما تقرر في علم الاصول ثم ان مستند
 قول المخالف في مسألة .. طلاق السكران ما في خبر ما عن أبيك
 جنون فقال لا فقال اشريت الخمر فقال لا فقال رجل فاستهكه
 فلم يجد فيه ربح خمر من ان الاسكار يسقط الاقرار واجيب بانه
 ليس في الخبر اشريت الخمر متعدياً بل يحتمل انه صلى الله عليه
 وسلم جوزان ذلك لسكره لم يتعديه فساءله عنه وما يقال من
 ان ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم في المقال معارض بانه
 اذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال وبرجح هذا بان الاول مقتضى
 للعموم وهذا مانع وقد تقرر في الاصول انه اذا اجتمع المانع
 والمقتضى فالمقدم هو المانع : ومستند قول المخالف في مسألة
 الطلاق الثلاث دفعة حديث ركاة النبي رواه ابن اسحاق عن
 داود بن حسين ، عن مكرمه ، عن ابن عباس قال طلق ركاة بن
 عبد يزيد امرته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا
 فساءله النبي كيف طلقها قال ثلاثا في مجلس واحد فقال النبي انما
 تلك واحدة فارتجمها ان شئت فارتجمها واجيب بان ابن اسحاق
 وشيخه مختلف فيهما وان هذا القول مذهب شاذ لا يعمل به : وان

هذا الحديث منكر رالاصح مارواه ابو داود والترمذي وابن
 ماجه ان ركاة طلق زوجته البتة فحلفه رسول الله انه ما اراد
 الا واحدة فردها اليه فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة في زمن
 عثمان قال ابو داود وهذا اصح (وانه) معارض بفتوى ابن عباس
 بوقوع الثلاث حيث روى ابو داود بسند صحيح عن مجاهد قال
 كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال انه طلق امرأته ثلاثا
 فسكت حتي ظننت انه رادها اليه ثم قال ينطلق احدكم فيركب
 الاحموقة ثم يقول يا ابن عباس ان الله قال (ومن يتق الله يجعل له
 مخرجا) وانت لم تتق الله فلم اجد لك مخرجا عصيت ربك وبانت
 منك امرئتك وافتي بذلك . وخبر مسلم (٧) عن ابن عباس كان
 الطلاق على عهد رسول الله وابي بكر وشنتين من خلافة عمر واحدة
 ثم قال عمران الناس قد استعجلوا ما كانوا منه علي اناة فلوا مضينا
 عليهم فامضاه عليهم (واجيب) عنه بثلاثة اجوبة ، الاول :
 انه فيمن يفرق اللفظ فكانوا اولا يصدقون في ارادة التأكيد
 لديانتهم فلما كثر الاغلاط فيهم اقتضت المصلحة عدم تصد
 يقهم وايقاع الثلاث عليهم . والثاني : انهم كانوا يمتادون طائفة
 ثم في زمن عمر استعجلوا وصاروا يوقعونه ثلاثا فعاماهم بقضيته

(٧) عطف على حديث ركائنه منه

وواقع ثلاث عليهم فهو اخبار عن اختلاف عادة الناس لا عن
 تغير حكم في مسئلة واحدة والثالث ان عمر لما استشار الناس علم
 فيه ناسخا لما وقع قبل فعل بقتضيته وذلك الناسخ اما خبر
 بلغه او اجماع وهو لا يكون الا عن نص ومن ثم اطبق علماء
 الاثمة عليه واخبار ابن عباس لبيان ان الناسخ انما عرف بعد
 مضي مدة من وفاته صلى الله عليه وسلم والحاصل ان وقوع طلاق
 السكران المتعدى بسكره ووقوع الطلاق الثلاث المقترن بالثلاث
 دفعة هما مما اطبق علماء الامة عليه ومما لا يخفى على من تتبع كتب
 المذاهب الاربعة المدونة الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي واما
 المذاهب الغير المدونة كمذهب داود والظاهرى والثورى بل ومذهب
 ابن عباس ايضا فلا يجوز العمل بها لكونها غير مضبوطة وغير
 مدونة هذا ولا تلتفت الى ما نقل عن ابن تيمية من ان القول بوقوع
 الواحدة فيما اذا طلقتها ثلاثا دفعه هو الذى يدل عليه الكتاب والسنة لان
 ابن تيمية خالف الناس في مسائل منها هذه المسئلة التي خرق فيها
 اجماع المسلمين ولا اعتماد بمخالفته بل ولا وزن لكلامه اذا اكثر الاثمة
 الشافعية والحنفية والمالكية بينوا فساد اقواله كما ذكره الشيخ
 ابن حجر في فتاواه الحديثية نقلا عن ابى الحسن السبكي وولد التاج
 السبكي هذا ما لدينا هداانا الله الى الصراط السوى وصلى الله على

الغبي الهاشمي القرشي كل غداة وعشي ١١ ، ٢

لله در الفاضل المدرس الملا محمد سعيد حيث أتى في هذه
الرسالة بما هو الراجح المعمول به من المذاهب الأربعة المدونة
ولم يلتفت إلى الأقوال الضعيفة التي لم يعتن بها منذ اعصار العلماء
الأفاضل المقبولة الآراء الآمن ترك الانصاف واختار طريق
الخلاف والاعتساف

الداعي البسكندي المدرس

حسين

لما رأيت هذه الرسالة المحررة من العالم صاحب الفضيلة
والأخلاق الزكية الجميلة ذي الكمال والبراعة والماهر في كل
صناعة الملا محمد سعيد الفائز بالخلق الحميد خالية عن شائبة الخطاء
ويتم بها النفع ومقبولة للطباع السليمة لايقة بالطبع قرصتها

وانا الفقير إلى لطف ربه الجلي المدرس

نوري بن السيد بابا علي

لله در الاستاذ الفاضل الملا محمد سعيد الدهليزي حيث حرر
هذه الرسالة حينما جال فرس فكره في ميدان الاحتجاج والرد
على من اراد نهب كنوز خزائن الاسرار وعدم قواعد الفقه
المبنى على الآيات والاخبار فادامه الله لقمع اصول الاشراط

وقطع دواب النجار وصلى الله على النبي العربي المختار وآله واصحابه
بأخيار الأبرار

انا الفقير الى الله القدير
السيد عبد الغفور

بما انه ورد من سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وآله
وصحبه اجمعين اذا ظهر التفتن او البدع فالعالم يظهر علمه ان
لم يظهر علمه فلمنة الله عليه . والحال ان القول بعدم وقوع طلاق
للسكران المتعدي بسكره وعدم وقوع الطلاق الثلاث دفعة
الا واحدة مما بعد ظهورا للبدع بل والتفتن في الدين فقد دب -
للمدرس السيد محمد سعيد في هذه الرسالة المداخلة الواقعة من
القائل المذكور حول القضية فشكر الله - معيه وجزاء الله خير
الجزاء ومعلوم ان قول المخالف ليس الا كخرق الاجماع ومقابلة
نص مجتدى المذاهب الاربعة هذا .

انا الفقير السيد احمد
عبد الرحمن عازباني